

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، ١٩٤٨*

مقدمة

أحتلت قرية الطنطورة الفلسطينية في ليلة السبت-الأحد، ٢٢-٢٣ أيار ١٩٤٨، بعد معركة خاضها المدافعون عنها مع كتيبة ٣٣ التابعة للجو الكسندروني. إلا أن خراب القرية ومصير أهاليها من الطنطوريين والطنطوريّات، لم يشغلا بال المجتمع اليهودي في إسرائيل طوال العقود التي تلت عام ١٩٤٨. بل على العكس؛ فقد تحول شاطئ الطنطورة إلى موقع سياحي مرغوب، برماله البيضاء

* النص التالي هو ترجمة لبعض فصول كتاب شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، ١٩٤٨، الصادر في أيلول ٢٠٢٣. وقد اختار مركز «مدار» ترجمة الفصول التالية: المقدمة، الفصل الحادي عشر والفصل السادس عشر.

الرخوة وجُزيراته الصغيرة، وخطّ الشاطئ المتعرج المليء بالأصداف الوردية-البنيّة التي لا تُحصى، وفي الخلفية صوت الأمواج الخافت. عائلات من المتنزهين تستلقي بمُتعة ولذّة تحت فيء المظلات، فيما يركض الأطفال على الشاطئ تصحبهم صيحات المتعة وهم يبنون القصور الرملية. في المقابل، كانت بيوت القرية المهجورة تقف مكشوفة حتّى نهاية سنوات الخمسين، وفي سنوات الستين، بعد هدمها، ظلّت ملامح القرية تدلّ على ما تبقى منها. في العام ٢٠٠٠ طرأ تغيير ما على هذه الصورة بعد اندلاع «قضية الطنطورة»؛ وقد كتبت «تغيير ما» لأنّ هذه القضية تركّزت في السّؤال حول ما إذا وقعت مجزرة في الطنطورة أم لا، لا في الأبعاد الأخرى الخاصّة بتدمير القرية. في آذار ١٩٩٨ قدّم تيدي

شاطئ الطنطورة هو كتاب تاريخ يروي ما حدث، ويروي كيف قُمت بفكّ الغاز ما حصل في الطنطورة، وكيف عثرت على مصادر وكيف عثرت هي عليّ. ويدمج الكتاب مصادر تاريخية متنوّعة، مثل الوثائق والمستندات من السلطات الحكومية ومن الأرشيفات، ومعها شهادات شفوية ودفاتر يوميّات وصور جوية وأفلام وثائقية وجدول أوقات القطارات ومنشورات واعترافات ولقاءات ومقابلات وجولات.

اللقاءات معهم، على الرغم من أنّهم تحدّثوا خلالها عن أفعال استثنائية لا يجدر الحديث عنها. وبدلاً من أن تُساند جامعة حيفا طالبها وتدافع عن حُرّيّة البحث الأكاديمي، شكّكت في نزاهة كاتس الأكاديمية وانبرت ضدّ المُشرف على كتابة الرسالة، المحروم بروفيسور قيس فزو، وضدّ د. (اليوم بروفيسور) إيلان يابه الذي انبرى للدفاع عن كاتس ووقف إلى جانبه من دون هوادة.

في ضوء ذلك، ومن دون أن يقصد ذلك، واجه كاتس ضغوطات شخصية هائلة. وبعد أيام على بدء المحاكمة في كانون الأوّل ٢٠٠٠، خضع للضغط العائليّ ووقّع في منتصف الليل على تسوية في القضية، اعترف فيها بأنّ ادّعاءاته بوقوع المجزرة كانت ادّعاءات واهية. بعد ذلك بساعات قليلة عاد إلى رُشده وأصرّ على صحّة هذه الادعاءات. وهكذا قدّم هو ومحاميه أفيچدور فيلدمن -الذي لم يكن حاضراً أثناء اللقاء الليليّ الذي مورست الضغوطات فيه على مُوكّله- طلباً إلى القاضية دقوراه لپيل لإلغاء التسوية ومواصلة مداوات المحكمة، إلا أنّ طلبهما رُفض. في هذه الأثناء، وفي خطوة غير مسبوقة، أقامت جامعة حيفا لجنة جديدة لفحص رسالة الماجستير، ما أدّى إلى إلغاء الرّسالة وإخراجها من المكتبة، ومن ثمّ إلغاء اللقب الجامعيّ الممنوح لكاتس. في العام ٢٠٠٢ قدّم كاتس رسالة جديدة احتوت على مصادر جديدة، لكنّها أُلغيت هي الأخرى. لم تضع الجامعة نصب عينيّها السّعي الشجاع إلى البحث عن الحقيقة، بل الخنوع لضغوطات الرأى العامّ والتخوّف من الانتقادات الموجهة إليها مؤسّسة غير وطنية. لقد دفع كاتس ثمناً شخصياً وصحياً ومهنياً باهظاً جراء الضغوطات التي خضع لها بسبب الأحداث. وعلى الرغم من ذلك، التزم بالحقيقة كما

كاتس الكيبوتسيّ الودود من مجيل، وهو في منتصف سنوات الخمسين من عمره، رسالة الماجستير لقسم تاريخ الشّرق الأوسط في جامعة حيفا. كان موضوع الرسالة المُقدّمة: «خروج العرب من القرى الواقعة عند سفوح الكرمل الجنوبيّ عام ١٩٤٨»، وقد حصلت على علامة ٩٧ وتقرّر منحها جائزة. كان كاتس على غرار الكثيرين من سُكّان الكيبوتسات البالغين قدّ قرّر تحصيل الدراسة في الجامعة في سنّ متأخرة، وهو رجل بشوش وضخم الجسد، وله شارب عظيم يُكسبه منظر بحار قديم. كان كاتس ناشطاً يسارياً صهيونياً يعي الحاجة لبحث تاريخ دولة إسرائيل بكلّ جوانبه، وكانت العلاقات العربيّة-اليهودية تثير اهتمامه بشكل خاصّ، فاختار أن يتركّز في العام ١٩٤٨. تطرّقت رسالة الماجستير إلى احتلال قريتيّ أم الزينات والطنطورة، واستندت إلى موادّ مكتوبة وأرشيفية، وإلى شهادات أدلى بها العشرات من الأشخاص اليهود، غالبيتهم من مقاتلي لواء ألكسندروني، وإلى مقابلات مع فلسطينيّين، من بينهم سُكّان سابقون من الطنطورة.

في العادة تنتهي رسائل الماجستير مُرتّبة فوق رفوف مكتبة الجامعة من دون أن تحظى باهتمام خاصّ. لكنّ أمير جيلات الذي كان زميل كاتس لمقاعد الدراسة نشر في كانون الثاني ٢٠٠٠ مقالة مُوسّعة في جريدة معاريف عن إحدى نتائج ومخرجات رسالة كاتس. فقد ادّعى كاتس بما يخصّ الطنطورة أنّ الشهادات الشّفوية تكشف عن وقوع مجزرة كبيرة ارتكبها مقاتلو لواء ألكسندروني، لم يرد ذكرها في وثائق أرشيف الدولة وفي الأدبيّات المكتوبة. في أعقاب ذلك هبّت عاصفة مُدوية ضدّ كاتس. وفي نيسان ٢٠٠٠ قدّم مقاتلو لواء ألكسندروني دعوى قذف وتشهير ضدّه بادّعاء فبركة

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

رأها سنواتٍ طويلة. ثمّ عادت قضية الطنطورة إلى العناوين في كانون الثاني ٢٠٢٢ مع صدور الفيلم المُزلزل الذي أعدّه ألون شقارتس، «طنطورة»، وهو فيلم يشكّل علامة فارقة في تاريخ المجزرة التي وقعت في الطنطورة، وفي الذاكرة ونسيانها في إسرائيل. لقد قام شقارتس من خلال الفيلم بأمرين مهمّين: الأوّل أنّه حصل من كاتس على تسجيلات شهادات الجنود وحولها إلى ملفات رقمية، والأهمّ أنّه استمع لها؛ أمّا الأمر الثاني أنّه استشار مُختصّين بالصُّور الجويّة، ونجح عبر مساعدتهم بتشخيص موقع ونطاق القبر الجماعيّ الذي كانت مسألة وجوده معروفة. هكذا نجح شقارتس بتطهير اسم كاتس الذي أنجز بنزاهة رسالته البحثيّة التاريخيّة. وقد أثار هذا الشريط نقاشاً مُجدّداً حول قضية الطنطورة، وكان النقاش هذه المرّة أوسع قليلاً: كان نقاشاً حول ذاكرة النكبة وتغييبها في المجتمع اليهودي في إسرائيل. هذا الكتاب الذي بين أيديكم، «شاطئ الطنطورة، دمار قرية فلسطينيّة، ١٩٤٨» ينضمّ إلى هذا النقاش.

كما سبق وأسلفنا، شعرت منذ العام ٢٠٠٠ بانجذاب إلى قصّة الطنطورة؛ رويداً رويداً، وبشكل متقطّع، تحوّلت الطنطورة إلى جزء متواصل من عملي. كان اهتمامي بالقصص التي نرويها عن أنفسنا هو الذي دفعني إلى تفحص الذاكرة الجمعيّة؛ ما أريد قوله كيف أنّ مجموعاتٍ مُعيّنة -مثل العائلات أو الشُّعوب- تروي القصص عن الماضي من أجل منح معنى ومدلولاتٍ للحاضر: قصص طافحة بالمبالغات والإنكارات والتنگرات وحتّى الاختلاقات، لا تهدف لاستعراض الماضي كما كان، بل تهدف لعرضه كما لم يكن. قصيّة الطنطورة هي حدث استثنائيّ تقاطعت من خلاله قصص حروب مختلفة تخصّ عام ١٩٤٨: قصص السّكان وقصص الجنود وقصص التغطية على القتل في المجتمع اليهودي ومُجمّل القصص التي كتبها المؤرّخون. وهكذا نشأت هذه القصّة التي أمامكم بطبقاتها المتعدّدة والمُرکّبة من الذاكرة والنسيان، ومن التاريخ والخيال، ومن الضحايا ومُرتكبي الظلم.

شاطئ الطنطورة هو كتاب تاريخ يروي ما حدث، ويروي كيف قُمت بفكّ ألغاز ما حصل في الطنطورة، وكيف عثرت على مصادرٍ وكيف

عثرت هي عليّ، ودمج الكتاب مصادرٍ تاريخيّة متنوّعة، مثل الوثائق والمستندات من السّلطات الحكوميّة ومن أرشيفات الهجاناه والجيش الإسرائيليّ وكيبوتس نحشوليم، ومعها شهادات شفويّة ودفاتر يوميّات وصور جويّة وأفلام وثائقيّة وجداول أوقات القطارات ومنشورات سياحيّة وكتب تذكريّة ومقاطع ذاكرة من الصحافة واعترافات ولقاءات ومقابلات وجولات ومحادثات هدفها الكشف ومحاادثات أخرى سعت للتورية وتدويناتي أنا على مرّ عشرين عاماً من البحث في هذه المسألة. وهكذا يُراوح الكتاب عبر فضاءات الزمان والمكان في إسرائيل وفلسطين، وعبر ماضي سنة ١٩٤٨ وحاضر أيامنا الرّاهنة.

لا تكمن في لبّ الكتاب أحداث الطنطورة يوم ٢٣ أيار ١٩٤٨ فحسب، بل في لبّه أيضاً قصّة الطنطورة التي حصلت قبل وخلال وبعد ١٩٤٨: الطنطورة لا باعتبارها حدثٌ قتل موضعياً فقط، بل كنهج علاقات بين التاريخ والذاكرة، وبين الدمار وتغييب الذاكرة. لا يكتفي الكتاب بسرّد قصّة ما حدث هناك في الطنطورة والحديث عن هويّة مُدمّري القرية، بل يتطرّق أيضاً إلى العوامل التي مكّنت من وقوع هذه الأحداث. وهذه قصّة ما حدث.

الفصل الحادي عشر: الاقتلاع

لم تكن مجزرة الطنطورة الحالة الوحيدة التي قتلت فيها قوّات يهوديّة سُكّاناً ومقاتلين عُزّلاً. مثلاً ذلك «حملة حيرام» في الجليل التي جرت في تشرين الأوّل / أكتوبر، التي وقعت خلالها مجازر في قريّ مجد الكروم والصفصاف وعيلبون والبعنة ودير الأسد ونحف والجش وسعسع، وغيرها. كانت أنماط الأحداث متشابهة في هذه الأحداث: بعد احتلال القرية أُخذ عدّة رجال إلى ساحة البلد الرئيسيّة، والذين اختلفت أعدادهم من قرية إلى أخرى، ثم أُعدموا بدم بارد. ثمّ طُلب من سائر السكّان أن يبدأوا بالسّير إلى لبنان وإلا لاقوا مصيراً مشابهاً. ثمّة أهميّة كبيرة في بحث هذه الحالات ومناقشتها، ومن المهمّ أيضاً عدم إغفال الإطار العامّ الذي وقعت فيه هذه الأحداث: حرب من التهجير والنهب والاستبدال (والمقصود بالاستبدال عمليّة توطين اليهود في بيوت أو

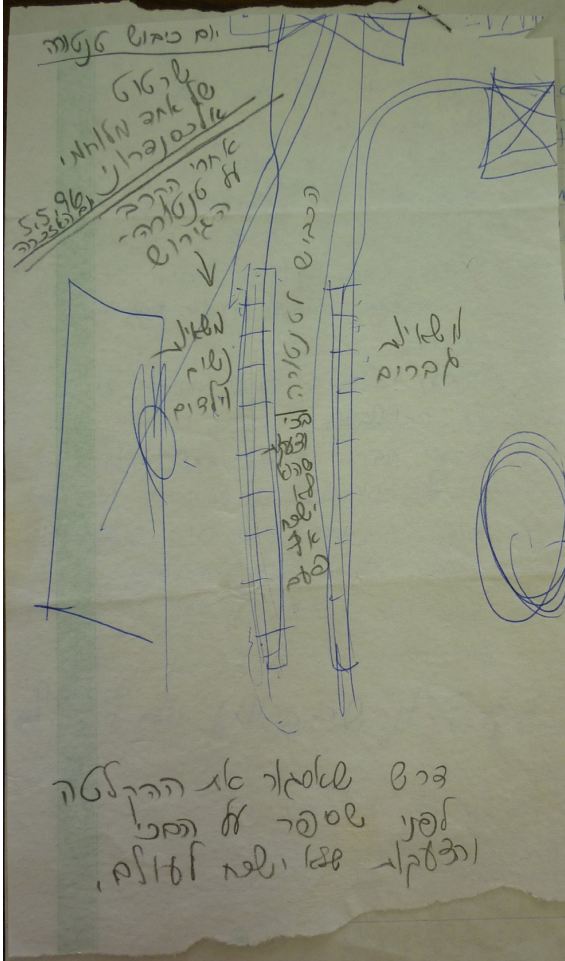
على أراضي الفلسطينيين المهجرين).

نحن لا نعرف مَنْ قاد الشاحنات أو الحافلات التي نقلت سُكَّانَ الطنطورة إلى الفريديس في ساعات ظهيرة يوم الأحد ٢٣ أيار ١٩٤٨، ولم أنجح بالعثور على تفاصيل بشأن هُويَّة الأشخاص الذين استدعوا السيَّارات وهُويَّة مَنْ قادها. لكن يبدو أنَّ الجيش هو الذي خَصَّصَ عدَّةَ شاحناتٍ عسكريَّةٍ من صنع بريطانيٍّ ومعها شاحناتٍ مدنيَّةٍ. هل كسبت شركة سفرِّيَّاتٍ خاصَّةً النقودَ من عمليَّةِ الطرد؟ بين ساعات الصَّبَّاحِ وساعات الظهيرة المبكرة كان سُكَّانُ القرية عند شاطئ البحر. وفي ساعات الظهيرة (بين الواحدة والثالثة وفق الشهادات) نقل الجنودُ النساء والأطفال والمُسنَّين عبر منازل القرية إلى منطقة تقع بجوار مبنى معمل الزجاج وهناك أُصعدوا إلى الشاحنات. «نقلونا إلى الفريديس ووصلنا إلى هناك بحدود السَّاعة الواحدة أو الثانية ظهرًا. {الطقس} كان كيوم صيفيٍّ عاديٍّ»، قال عبد الجبَّار سليم أبو الشَّقر.

عندما سألت الجنود الذين قابلتهم عمَّا حدث مع سُكَّانِ الطنطورة، كانوا يصمتون في أغلب المرات. أمَّا عميتسور كوهن فأجاب: «طلبوا منهم الصعود، فصعدوا. سُمعت أصوات بُكاء. لن أنكر أصوات البكاء». من الصَّعب معرفة ما إذا كان الجنود يعرفون المزيد من التفاصيل لكنَّهم امتنعوا عن سردها، أم أنَّهم ذُوتوا مع مرور السَّنوات أسطورة أنَّ الفلسطينيين نهضوا ورحلوا بكلِّ بساطة، أم أنَّهم مَحُوبهم تمامًا من ذكراتهم، ومن الجائز صوابُ الاحتمالات الثلاثة.

إلا أنَّ شاهدًا واحدًا روى قصَّةً مختلفة. ففي الخامس من أيار ١٩٩٦ اجتمع قدامى الكتيبة ٣٣ في غرفة الطعام التابعة لكيبوتس نحشوليم لتناول الوجبة التقليديَّة التي تلي طقس يوم الذاكرة المُخصَّص لقتلى المعارك. وقد أجرت عاملة الأرشيف خوهاليه، المثابرة والتي لا تكلِّ، لقاءات شفويَّة حول هذه المعركة. وفي صيف ٢٠١٠ روت لي القصَّة التالية، تتعلق بأحد الجنود وهو أفرهام أمير، الذي سبق والتقىنا به عندما استخفَّ بالخيال الشرقيِّ المُجَنِّح لدى سُكَّانِ الطنطورة الذين ادَّعوا حصول مجزرة. لقد طلب أمير من خوهاليه إطفاء آلة التسجيل. «لم أره {أمير} يحضر طقوس أيام الذاكرة في الطنطورة

منذ سنوات عديدة»، قالت لي، «لكنَّ ثمة أمرًا واحدًا أذكره. في أحد هذه الطقوس {عام ١٩٩٦} اقترب منِّي في غرفة الطعام، وكان هذا قبل نحو عشر سنوات على الأقلِّ، وقال لي إنَّه رأى الشاحنات المُحمَّلة بالعربيَّات تغادر الطنطورة {إلى الفريديس}، وكيف أنَّها مرَّت بالشاحنات التي كانت مُحمَّلة بالرجال والمُغادرة صوب الاتجاه الآخر. الصراخ والعويل والنواح ساد المكان وقتها- وهو لن ينساها طيلة حياته». ثمَّ أضافت خوهاليه: «هذا يُقال لكلِّ من



■ الصورة: التخطيط الذي رسمه أفرهام أمير، وتفسيرات خوهاليه (وفق أمير) التي أضافتها: «تخطيط مرسوم لواحد من مقاتلي ألكسندروني ٩٦/٥/٥ يوم الحفل التذكري، طلب منِّي إغلاق آلة التسجيل قبل أن يحكي عن البكاء والصراخ اللذين لن ينساها». (بلُطف من أرفشيف كيبوتس نحشوليم)

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

لم يكن من وراء طرد سكّان الطنطورة أيّ سبب عسكري. كانت الغاية الوحيدة من وراء ذلك تحويل الطنطورة إلى جزء من دولة يهودية قومية متجانسة. وكما سبق ورأينا، فإنّ التقارير الاستخباراتية لكتيبة ألكسندروني أدعت أنّ القرية مستعدة للاستسلام قبل أو بعد المعركة، في حال ضمنت المعاملة النزيهة مع السكّان.

سكّان الطنطورة ولم يأخذ برأيهم بجدية، على الرغم من أنّ بيوتهم كانت على مسافة قصيرة من الفريديس، وسعيًا للدقة نقول إنهم اعتبروا من سكان إسرائيل وفق قرار التقسيم وفي ضوء إعلان قيام الدولة.

كان الطرد موثّقًا ومُنظّمًا كما يجب. ففي يوم ١٦ حزيران أدلى أ. چولدفيرب الضابط في كتيبة ألكسندروني، بوصف للعملية عبر مذكرة رفعها إلى ضباط كبار في الكتيبة وفي القيادة العامة للجيش الإسرائيلي: «المبحث: نقل نساء وأطفال الطنطورة إلى الخطوط العربية. ١. وفقًا لأوامر القيادة العامة لقسم الموارد البشرية/١ يتمّ نقل كلّ النساء والأطفال العرب من الطنطورة الموجودين في الفريديس. ومعهم أيضًا كلّ المسنّين والمرضى الموجودين في حظيرة أم الوليد إلى الخطوط العربية. ٢. تنفيذ النقل فعليًا يوم ١٨/٦/٤٨. ٣. قسم المواصلات سيوفر سيّارات لنقل نحو ١,٨٠٠ شخص من الفريديس إلى كفار يونا {...} ٤. قسم الخدمات الطبية سيوفّر سيّارات إسعاف ومُضمّدين لمرافقة القافلة {...} ٧. يجب على كلّ السيّارات والمرافقين أن يحضروا عند شارع تل أبيب - حيفا بمحاذاة مدخل الفريديس قبل الساعة ٠٨:٠٠ يوم ١٨/٦/٤٨». كانت السّطات الإسرائيلية راغبة بالإشراف على المسار بأكمله، ومعرفة مَنْ الذي سيُنقل ومتى وإلى أين ومن أين، وفي نهاية الأمر طلب چولدفيرب الحصول على قائمة دقيقة بأسماء المنقولين، تشمل الأسماء الخاصّة وأسماء العائلات، والأعمار و«أماكن السكن»، قاصدًا أماكن السكن السابقة ليوم الطرد. وهكذا صارت الطنطورة الفلسطينية ذاكرةً بعد أثر.

جرت عملية الطرد علانية عبر ثلاثين حافلة تابعة لشركة «أيجد»، بمرافقة صحفيين ومُصوِّرين.

ينفي وقوع الطرد. بالتأكيد حصل طرد»، وعندها أعدّ أمير تخطيطًا مرسومًا كي يُضفي على أقواله بُعدًا شكليًا، وأعطى هذا التخطيط لخواهليه.

لم يكن من المفترض أن يصل هذا المُستند إلى يدي أيّ مؤرّخ، لأنّ أمير لم يكن يتصوّر اللحظة أنّ خواهليه ستحتفظ به، وأنني سأجد قطعة الورق الصغيرة هذه في أرشيف نحشوليم بعد كلّ هذه السّنوات. لكنّ هذا ما حدث فعلاً: شهادة واحدة، وتخطيط مرسوم واحد، وشعور بالذنب مكظوم، تجلّى وانكشف عبر كلّ هذه السّنوات. بعد عدّة سنوات على ذلك، وعند تفجّر قضية الطنطورة، أنكر أمير وقوع المجزرة ولم يتحدّث عن طرد السكّان.

عاش نازحو الطنطورة في الفريديس وسط ظروف حياتية صعبة للغاية؛ فخلال يوم واحد أضحووا من دون ممتلكاتهم وغذائهم وأراضيهم، ليعيشوا وسط اكتظاظ ومن دون ترتيبات غذاء أو مبيت أو تدابير طبية. وفي يوم ١٨ حزيران ١٩٤٨، وبعد مكوث طال نحو ثلاثة أسابيع في الفريديس، طُرد كل من النساء والأطفال والمسنّين من الطنطورة إلى طولكرم التي كانت خاضعة للسيادة الأردنية. وقد مارست إسرائيل الضغوطات على وجهاء قرية الفريديس - وكان أهلها يُشكّلون مجتمعًا كبيرًا سُمح لهم بالبقاء ضمن نطاق الدولة - من أجل إخراج أكبر عدد ممكن من اللاجئين الذين لجأوا إلى القرية من البلدات المُجاورة. وقد جرى تجنيد «الصليب الأحمر» للمساعدة في الحفاظ على سلامة وأمن ١,٠٠٤ لاجئين (توجد تقديرات أخرى لهذا العدد)، لكنّ الهدف الأهم من وراء ذلك كان منح الشرعية الدولية لطرده السكّان، إذ إنّ الدولة سعت إلى إسباغ عمليّات الطرد بالشرعية القانونية. ومن الواضح أنّ أحدًا لم يسأل

وقد عرضت جريدة «دَقَّار» الطردَ على أَنَّهُ خطوة إنسانية: «أولئك الذين رغبوا بالانتقال طواعية»، هم الذين فعلوا ذلك. لكنَّ المراسل تساءل حول هذه النهاية الجيدة كاتبًا: «سائقو «أيجد» قالوا لي إنَّه حتَّى أولئك الذين عبَّروا عن موافقتهم على الانتقال إلى المنطقة العربيَّة لم تبدُ عليهم الرغبة الكبيرة وهم على وشك إدخالهم إلى الحافلات. ثم أطلقت امرأة واحدة صوتها بالعويل، فانضمَّ جميع النساء والأطفال إليها باكين».

ظَلَّ قسم من المطرودين والمطرودات في طولكرم، وبعضهم حضروا إلى الخليل. كان الشتاء باردًا ومات أطفالُ رُضَّع. من الخليل انتقل بعضهم إلى سورية. «كُنَّا شبه عُراة، وكُنَّا مُعدمين تمامًا»، يتذكَّر الكثير منهم التلج.

لم يكن من وراء طرد سُكَّان الطنطورة أيَّ سبب عسكري. كانت الغاية الوحيدة من وراء ذلك تحويل الطنطورة إلى جزء من دولة يهوديَّة قومية مُتجانسة. وكما سبق ورأينا، فإنَّ التقارير الاستخباراتيَّة لكتيبة ألكسندروني أدعت أنَّ القرية مستعدة للاستسلام قبل أو بعد المعركة، في حال ضُمنت المعاملة النزيهة مع السُّكَّان. الجزء الثاني من أحد التقارير تطرَّق إلى زُبدة المسألة: «من الجدير الأخذ بعين الاعتبار مدى مصلحتنا ببقاء السُّكَّان في مكانهم». لكن لم تكن مصلحة كهذه؛ فقد تقاسم البيشووف اليهوديَّ خيالًا سياسيًا مشتركًا، مُؤداه تقليص عدد الفلسطينيين في الدولة. ولم يكن هناك أيَّ جنديَّ يهوديَّ يخشى من تقديمه للمحاكمة بسبب طرد الفلسطينيين أثناء الحرب، وبالفعل لم يُقدَّم أيَّ جنديَّ للمحاكمة جراء هذه الممارسات أثناء سنة ١٩٤٨ وبعدها.

يُجسِّد الطرد من الطنطورة أنماطًا واسعة من الحرب، حيث إنَّ الفلسطينيين طُردوا على طول وعرض البلد، سواءً أُجرى هذا الطرد عبر العنف الجسديَّ أم أنَّهم فرَّوا خوفًا من القوَّات اليهوديَّة. في نهاية المطاف تركت عائلة السُّكَّانيني حيِّي القطمون في القدس نهاية نيسان ١٩٤٨، بعد أن وصلتها أوزار الحرب. غادروا في سيَّارة أُجرة إلى القاهرة. في تلك الأيام كانت الغالبية الكبيرة من سُكَّان غربيِّ القدس قد غادروا خوفًا من الحرب ومن الأخبار التي انتشرت حول مجزرة دير ياسين، وانتقلوا للسكن لدى أقربائهم في شرقيِّ المدينة أو في

مكان آخر في الشام. وقد أوصدوا الأبواب من ورائهم تاركين البيوت كما هي، لأنَّهم كانوا يُخطِّطون للعودة إليها قريبًا. وقد سبق وطُرد سُكَّان حيِّي الطالبيَّة في القدس في شباط ١٩٤٨: «عرب الطالبيَّة يغادرون بناءً على طلب الهجاناه»، كتبت صحيفة دَقَّار في يوم ١٢ منه. «سيَّارة الهجاناه سارت بعد ظهيرة أمس في حيِّي طالبيَّة ودعت العرب لإخلائه، وقد غادره الكثير من العرب».

«مرّت على وجودنا في مصر اليوم ثمانية شهور»، كتب السُّكَّانيني. «بين يوم الجمعة الموافق ١٩٤٨/٤/٣٠ وبين يوم السبت الموافق ١٩٤٩/١/١... لم يخطر ببالنا أن مكوثنا في مصر سيطول ثمانية أشهر، وفقط الله يعلم متى وكيف سينتهي الأمر [...] الوداع يا مكتبتني! لست أدري ما حلَّ بك بعد مغادرتنا البلاد، أُنْهَبت؟ أُحْرِقت؟ أنقلت معززة مكرمة إلى مكتبة عامة أو خاصة، أصرت إلى دكاكين البقالين يلف بأوراقك البصل؟»

كانت عمليَّات طردٍ أخرى مصحوبة بعنف أكبر وأكثر. فقوَّة عسكريَّة إسرائيليَّة احتلَّت اللد في تموز ١٩٤٨، وقد ترك بعض السُّكَّان من ورائهم مذكَّرات وشهادات حول ما حدث، تستوي كلُّها مع شهادات مقاتلين يهود كشفوا عن مكنونات صدورهم. من أجل إيراد توصيفات قصيرة لما حدث استندت إلى شهادات سبيرو مُنير (Munayyer) ورجاء بُصيلة (Busailah) وجورج حبش (Habash) الذين كانوا من سُكَّان البلدة أثناء احتلالها؛ وإلى أمرون كوبرمان ويرحميئيل كهانوفيتش وإليعازر شمعووني وبنيامين عيشت، الذين كانوا من مقاتلي كتيبة يفتاح التي احتلَّت المدينة؛ ويوسف نيخت الذي أدلى بشهادته حول عمليَّات القتل في الطنطورة وكان من الذين شاركوا في احتلال اللد؛ ونيثقاه بن يهودا المقاتلة في الپلماح؛ وإسحق رابين، ضابط الاستخبارات في جبهة المركز ونائب قائد «حملة داني» التي احتلَّت اللد خلالها، بتصديق من بن غوريون، كان يچال ألون، قائد الپلماح و«حملة داني»، ومعه نائبه رابين، مسؤولين عن طرد السُّكَّان. وقد صدر أمر الطرد من مركز قيادة الحملة الساعة ١٣:٣٠ بعد الظهر في يوم ١٢ تموز ١٩٤٨ إلى كتيبة يفتاح وكتيبة ٨: «يجب طرد السُّكَّان من اللد بسرعة ومن دون الاهتمام بتصنيف الأعمار. يجب توجيههم صوب بيت نبلا شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948



■ صورة أرشيفية للطنطورة في حقبة الانتداب البريطاني. (صحف)

الجنود انتزعوا أسناناً ذهبيةً من أموات فلسطينيين. وقد نُهبَتْ كلُّ بيوت المدينة وأُفْرِغَتْ، في حين أُنشِرت مناظر اللاجئين لدى بعض الجنود مشاهدً من الماضي؛ وتحدّث شمعوني عن نأج من المحرقة أصيب بالتروما والصدمة. أمّا يوسف نيخت الذي شارك في احتلال المدينة فظلّ مصدوماً صدمة مُجلجلة جِراء طرد الفلسطينيين وجِراء قساوة الجنود تجاه السكّان. كانت الطريق من اللد مزروعة بجُثث الفلسطينيين من النساء والأطفال والمسنّين الذين قضوا جِراء الإنهاك والجفاف. فيما بعد تذكّر حبش: «هذه الصورة حُفرت عندي، ولا يمكنني نسيانها قط. ثلاثون ألف شخص يمشون، باكين {...} يصرخون من الخوف {...} نساء مع رُضع على أذرعهنّ وأطفال يُساقون، يُمسكون بفساتينهنّ {...} فيما الجنود الإسرائيليون يحثّونهم على المضيّ قدماً مستخدمين أسلحتهم. وكان هناك أشخاص وقَعوا إلى جانب الطريق، ومنهم من لم ينهضوا ثانية».

أم خالد مسلمة من أبو غوش اختبأت في الدير المحلي خشية أن يلحق بها الأذى من الجنود اليهود الذين دخلوا القرية. وُلدت في أبو غوش، وبعد ذلك -عمرها ٧٢ عاماً- تحدّثت عن حياتها لمشروع يخصّ حياة النساء الفلسطينيات في القرن الماضي. أنهت الصفّ الأوّل ولم تكن تعرف القراءة والكتابة. في سنّ

شريقيّ اللد {...} للتنفيذ الفوريّ. إسحق ر...». حضر الكثير من السكّان إلى مسجد دهمش للاحتماء فيه؛ وقد ظنّوا أنّ الجنود لن يجرؤوا على الاعتداء على مكان مقدّس، لكنهم قُتلوا في داخله. وقد روى كهانوفيتش كيف أطلق النار إلى داخل المسجد عبر مدفع «فيات»، ما أحدث ثقباً صغيراً «في الحائط فيما كان الجميع مسحوقين على الجدران نتيجة للضغط». وقال عيشت إنهم «قضوا على ١٢٠ شخصاً داخل المسجد». ويقول هو وابن يهودا معه إنهما لا يرغبان بالحديث عن الأمر، لأنّ هناك أموراً يجدر عدم الحديث عنها. لقد وقعت عمليات قتل واسعة في الشوارع. ووفق شهادات اليهود وقع ٢٥٠ قتيلاً من المدنيّين، وكان عدد الفلسطينيين نحو ٤٠٠ شخص. وقد بدأت الطرد وأعمال النهب على الفور، إذ تنقل الجنود من بيت إلى آخر، وأمروا السكّان بمغادرة المدينة. كان الطقس حارّاً جدّاً، نحو ٣١ درجة في الظلّ، وسط شهر رمضان آنذاك. بين ٥٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠ فلسطيني كانوا يتنقلون على الطرقات، قافلة طويلة من اللاجئين مع أمتعتهم القليلة، فيما كان الجنود يطلقون النار فوق رؤوسهم كي يُسرعوا من خطواتهم. وقد ضرب الجنود حواجز على طول الطريق بغية البحث عن النقود والجواهر لدى المطرودين؛ فصادروها. أمّا كوبرمان فسمع أنّ

الرابعة عشرة زوجهما بابن عمها من أبو غوش، وكان عمره وقتها ٢٢ عاماً، ويعمل في حقول المزارعين التابعة للدير. في بداية زواجهما كانا مُقَلَّين جداً في الحديث، ولم يتحادثا البتة بحضور الأعراب أو أفراد العائلة الآخرين. وعلى مرّ السنوات أنجبت «٢٢ بطناً»، وفي العام ١٩٤٨ أيقن أهل القرية أنّ الحرب آتية لكنّهم لم يعرفوا متى. كان الناس خائفين، وبدأ الكثيرون بترك المنطقة الخاضعة للسيطرة الأردنية وهم يحملون بضعة حقائب، وكانوا يُخطّطون للعودة. كانت أختها جلييلة متزوَّجة من مختار القرية حمد، الذي أعطاه الإنجليز عشر بنادق لحماية القرية. «هل تتخيّلين»، تقول لمُحدّثتها، «عشر بنادق للجميع؟» كان حمد يعرف أنّ حظوظهم ميئوس منها. هكذا ظلّت أم خالد في القرية، ووصلها اليهود في حزيران ١٩٤٨ حين ظلّت قرية أبو غوش القرية العربيّة شبه الوحيدة على طول ممّر القدس. كان الأمر مخيفاً فاخترت هي وأشخاص آخرون ظلّوا في القرية لدى الرهبان في الكنيسة. في شهادتها لم تتطرّق إلى التفاصيل حول مشاعرها في تلك الساعات لذا يترتّب علينا أن نتخيّل بأنفسنا ما كانت تعيشه. عثر اليهود عليها، فظنّت أنّهم سيُطلقون النار على الجميع. وقفوا ساعات في ساحة القرية وفي النهاية أُطلق سراحهم. لقد استجيب صلواتها.

تنقل مئات آلاف الفلسطينيين الذين هربوا أو طُردوا من بيوتهم عبر أرجاء البلد خلال الحرب: فحرب ١٩٤٨ تميّزت بكونها حرب تنقلات بشريّة من دون توقف، ولم يقتصر ذلك على المقاتلين فحسب، بل وخصوصاً الفلسطينيين الذين ملأوا الطرقات والمناطق الطبيعيّة، يسرون مع أمتعتهم من هنا إلى هناك، ومن مخبأ إلى مخبأ، من قرية إلى أخرى، بعضهم يُطرد وبعضهم يفرّ من القوَّات اليهوديّة. وحتّى يومنا هذا لم تجد هذه التنقلات البشريّة مكاناً لها في الكتابة التاريخيّة عن الحرب. كان حسين خليل عوّاد وعائلته موجودين في قريتهم السومريّة، على بُعد نحو ستّة كيلومترات شماليّ عكا، عندما وصلتهم الحرب في شهر أيار. لم تكن القرية تحظى بأيّ حماية تُذكر، وكانت وعودات جيش الإنقاذ العربيّ بحماية السكّان وعودات كاذبة. اصطحب حسين خليل عائلته إلى عكا طامعاً بالأمان

فيها. وعندما اشتدّ الوضع في عكا انتقل مع عائلته إلى الغابسيّة، التي تقع شماليّ قريتهم. ووقتها كان قد فقد الأمل بقدرة القوَّات العربيّة على مواجهة اليهود. ظلّوا في الغابسيّة إلى أن سقطت هذه القرية أيضاً في ٢٠-٢٢ أيار وطُرد سكّانها إلى عمقا المجاورة. ومن هناك عاد حسين خليل إلى الغابسيّة لأخذ بعض الأغراض التي خُلفها في القرية، وبعد عودته انتقلت العائلة إلى بلدة أبو سنان الدرزيّة، إلى أن أُحتلت هذه القرية أيضاً في ١٠ تموز. ومن هناك انتقلوا مع عدّة عائلات إلى ترشيحا، التي تبعد نحو ١٥ كيلومتراً.

وقد مكثوا هناك حتّى نهاية تشرين الأوّل حين أُحتلت ترشيحا في «مخطط حيرام». بعدها هرب أو طُرد سكّان ترشيحا المسلمون؛ فقد تميّز «مخطط حيرام» بقساوة اليهود تجاه السكّان المدنيّين الفلسطينيين. ثم انتشرت الشائعات حول ذلك بسرعة، ومن الممكن الافتراض أنّ حسين خليل وعائلته سمعوا بذلك. في هذه الأثناء مرّ مزيد من الوقت: كانوا قد تركوا بيوتهم في السومريّة في شهر أيار، قبل نحو خمسة شهور ونصف الشهر، ومن وقتها ظلّوا من دون مأوى أو مصدر رزق، ومن دون مصادر غذاء آمنة، لا يعرفون ما سيؤول إليه مصيرهم. إنّ قصّة الرحالة الفلسطينيين أثناء الحرب في ضمن حدود فلسطين الانتدابيّة شأنّ مركزيّ لفهم ١٩٤٨: نحن نتحدّث عن تنقلات لآلاف الفلسطينيين ممّن كانت مصائرهم مشابهة لمصير عائلة حسين خليل، في الطرق والسير على الأقدام حاملين الصُمر القليلة، هاربين من القوَّات المقاتلة اليهوديّة. عبر حركتهم البشريّة هذه حملوا معهم مشاعر القلق الشديد والحصر النفسانيّ التي تفسّحت بين السكّان الفلسطينيين. في الطرق التقوُّوا لاجئين آخرين، وفي القرى تعشّموا إكرام الضيف. عاشوا على التقاط الشائعات التي لعبت دوراً مركزيّاً في نشر المعلومات وخلق الأخيلا والتخيّلات. لقد كانوا جزءاً من لعبة «القط والفأر» مع القوَّات اليهوديّة: هم يحاولون الاختباء والبقاء والعودة إلى قراهم، وهؤلاء يسعون لطردهم وراء الحدود. وعندما أدرك حسين خليل وعائلته أنّ اليهود يسيطرون على الجليل ضاقت السُبل أمامهم فانتقلوا إلى لبنان ولم يعودوا قط.

بدأ اقتلاع الفلسطينيين وتهجيرهم فور بدء

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

في مطلع كانون الثاني ١٩٤٨ كتب يوسف فايتس، والد يحيعام، إن منهج «الهجاناه» المتبع في العمليات العقابية مقبول على غالبية اليبشوف اليهودي، رغم وجود «بعض المتوانين، ربيبي الثقافة الغربية-المسيحية، الذين يرفضون هذا النهج ويخشون المس بالآبرياء (...)» «هذا» تغاض مُتنزّه ومُتبطل ومُنفوي (...) «العربي» حين يتذوق طعم دماء غيره تشتعل غريزته وتتعاظم رغبته بالدم».

{احتفال بالعنف}. «أليس بوسعنا إنهاء {الحرب} بوساطة القتل المتعمد والذبح والتفجير التي ستُنهي الأحداث، حتّى لو كلّف ذلك سفك الكثير من الدماء (دماؤهم لا دماءنا)؟» كتب أحد الجنود في ٢٣ كانون الأوّل ١٩٤٧. ويظهر موتيف الانتقام مرّات كثيرة، وهو انتقام من العرب جرّاء مقتل أصدقاء وانتقام من العرب على أفعال النازيين. «أحياناً يستشيط غضبك، وترغب بالإمساك بالرمح وبالذبح والانتقام النهائيين. لم أشعر لأنّ بأيّ شعور يشبه شعور الانتقام القويّ والكريه، يا ابنة، أحياناً لا يمكنك فهم السبب، فهم الغاية. تبّاً! نحن خلّقنا بشراً فلماذا علينا أن نتقن الذبح؟» كتب جندي آخر، كان يشعر بالخوف من مشاعر العنف التي اجتاحتها. في مطلع كانون الثاني ١٩٤٨ كتب يوسف فايتس، والد يحيعام، إن منهج «الهجاناه» المتبع في العمليات العقابية مقبول على غالبية اليبشوف اليهودي، رغم وجود «بعض المتوانين، ربيبي الثقافة الغربية-المسيحية، الذين يرفضون هذا النهج ويخشون المس بالآبرياء (...)» {هذا} تغاض مُتنزّه ومُتبطل ومُنفوي (...) {العربي} حين يتذوق طعم دماء غيره تشتعل غريزته وتتعاظم رغبته بالدم». كان فايتس ناشطاً مركزياً في الحركة الاستيطانية وفي طرد الفلسطينيين أثناء الحرب. وفي مطلع حزيران، بعد أسبوعين أو ثلاثة من تأسيس الدولة، حصل على تصريح من بن غوريون ومن موشيه شرتوك (شريت، لاحقاً) لبدء حملة تدمير للقرى التي طرد سُكّانها أو فرّوا، بعضهم أصبحوا نازحين في دولة إسرائيل، والذين كانوا من سكّان الدولة وفق قرار الأمم المتحدة: «رُرت قرية المغار. ثلاث جرّافات تستكمل هدمها. تعجّبتُ من أنّ مشاهد الهدم لم تُحرّك عندي ساكناً. لم أشعر بالندم أو الكراهية، وكأنّ هذه هي

الحرب. هذا ما حدث مثلاً في القدس، حين هاجمت «الهجاناه» و«ليحي» الأحياء العربية روميماه وشيخ بدر (حيث يقع الكنيسة اليوم) ولفتا، التي فرغت من سكّانها خلال أسابيع معدودة. وفي تل أبيب حوّطت «الهجاناه» و«أيتسل» قرى الشيخ مونس (منطقة جامعة تل أبيب) والصّميل (منطقة مركز تل أبيب بجانب مفترق شارعي إبن چقيرول وأرلوزوروف) والجّماسين (منطقة «كيكار همدينا») من أجل إفراغها من سكّانها. لقد سلبوا كلّ مكان متروك. والشهادة الأولى على الاقتلاع والاستبدال هي على ما يبدو ما حدث في ١١ كانون الأوّل ١٩٤٧ في الصّميل، حين دخل يهود للسكن في بيوت فلسطينيين، وكان هؤلاء اليهود لاجئين تركوا بيوتهم الواقعة عند خطّ التماس بين تل أبيب ويافا. وهكذا تحوّل اقتلاع الفلسطينيين إلى طقس ثقافي: في مطلع كانون الثاني ١٩٤٨ أحرق اليهود حيّ صّميل «بشكل علنيّ أمام الجميع، وشارك في هذه العملية مئات الأطفال الفرحين والمبتهجين وبحضور الكبار معهم. لم يقف شخص واحد للتصدّي لهم» - جاء في جريدة «عل همشمار». كانت الدلالة الرمزية والفعلية لإحراق القرية واضحة: أنّهم لن يعودوا. منذ شهر كانون الأوّل ١٩٤٧ عبّر بن غوريون وچال ألون ويسرائيل چاليلي، رئيس القيادة القطرية للهجاناه، عن دعمهم لأذية المدنيين الأبرياء، أي أنّهم حولوا السكّان المدنيين الفلسطينيين إلى أعداء. وتتضح من خلال المذكرات والرسائل التي كتبها من عايشوا تلك الفترة روح التضحية العميقة في سبيل تحقيق الاستقلال السياسي والخوف من الآتي، ومعها مشاعر عنف عميقة لا تقلل حدتها تجاه السكّان المدنيين الفلسطينيين. وقد وصف شاي حزكاني ذلك في كتابه فلسطين العزيزة على أنّه

سنة الحياة. نعم، نحن نريد أن نتمتع بهذا العالم لا في العالم القادم».

في يوم الإعلان عن الدولة رسم عميهود تسور، وكان في الثامنة عشرة وقتها من مواليد كفار يهوشع وجندي في «الپلماح»، عدّة خطوط عريضة لإقامتها: «في الليل خرجنا لاحتلال قرية قالونيا العربيّة الكبيرة. في البداية قصفوا القرية بقذائف الهاون، وسُمتت من بعيد أصوات النساء والرجال والأطفال وهم يبحثون عن بعضهم البعض أثناء الهرب. وصلنا إلى القرية في ساعات الصباح واحتلنا وقصفنا البيت تلو الآخر. لا توجد متعة أكبر من أن تسمع عن بُعد أصوات الهاربين وصراخهم. كانت القوافل تروح وتجيء ونحن واصلنا في هذه الأثناء احتلال القرية تلو الأخرى... (كانت أم خالد من قرية أبو غوش المجاورة تعرف لماذا اختبأت في الكنيسة). كتب عميهود في رسالته عن نشاطاته في الأسابيع التي سبقت ١٥ أيار. وقد احتلت قالونيا الواقعة على الطريق عند مخرج القسطل في ١١ نيسان، وهدمت بيوتها بالكامل. بعد ذلك أقيمت على أراضي القرية «مفسيرت تسيون».

أمّا يوأف بيرون فكتب بانفعال عن خوفه من الموت ومن اندثار الشعب اليهودي، وفصل إنجازات «حملة حيرام» لاحتلال سائر الجليل في شهر تشرين الأول: «قوافل اللاجئين ملأت الشوارع. قوافل طويلة من المسنين والنساء والأطفال في الغالب {...} حملت الأمهات أطفالاً على ظهورهنّ، ومن ورائهنّ سار طفلان أو ثلاثة. ومع كل كيلومتر إلى الشمال ازدادت أمتعة اللاجئين التي خلفوها من ورائهم. مسنّ لم يستطع مجاراة سير القافلة ومعه ابنته التي تستحثّه على الإسراع. سار اللاجئون محنيّ الظهر وعيونهم مغروزة في الأرض». ثم لخص بيرون الحملة: «الفرح يعمّ إسرائيل. كانت خلاصة المعركة ربحاً صافياً {...} الكتيبة التي انتقلت إلى قاعدتها بعد المعركة كانت نشطة وممتلئة بالحياة؛ يرقصون ويغنون. كانت نفوس الجنود جذلة وهم يغنون بأصواتهم العالية». لقد رآه الوصف بتطرف بين المعاناة والسعادة، لكنّه أبى الربط بين الاثنين؛ لا أحد مسؤول عن قوافل اللاجئين وهي تسير من دون سبب. إنّها ببساطة هناك كما لو أنّها ظاهرة طبيعية.

في الملف الشخصي ليوسف قشيتس الموجود في أرشيف «يد يعاري» في جفعات حبيبه، وبين مستند من حزيران ١٩٤٨ وتقدير من سنة ١٩٥٠، عثرتُ على ورقة صغيرة فيها التوصيفات التالية بخصوص أفعال جنود أثناء «حملة حيرام» لاحتلال الجليل الأعلى المركزي في تشرين الأول ١٩٤٨:

الصفصاف- أمسكوا بـ ٥٢ رجلاً وقيدوهم الواحد إلى الآخر، ثم حفروا حفرة كبيرة وأطلقوا الرصاص عليهم. كان عشرة منهم ما يزالون يلفظون أنفاسهم الأخيرة، وجاءت النساء مُسترحمات. عثروا على جثث ٦ مسنّين. كانت ٦١ جثة وثلاث حالات اغتصاب. شخص من صفد، طفلة عمرها ١٤ عاماً، أطلقوا الرصاص وقتلوا، قطعوا بالسكين أصابع أحدهم، كي يأخذوا الخاتم.

الجش- ٤٠٠ نسمة. امرأة تحتضن طفلاً- الاثنان ميطان. ٤ نساء و ١١ جندياً قتلى.

«حرس المشمار»

يمحو كل شيء. قامت الكيوتسات بعمليات نهب. كفار چلعادي ٥ سيّارات طحين؛ عين الزيتون «حرس المشمار» استباح كل شيء. قطعوا آذان نساء لأخذ الأقرط.

برعم- المشهد نفسه. أقرط مع آذان. قتل من دون سبب.

سعسع- حالات قتل، وخصوصاً من المسنّين.

عيلبون- ١,٠٠٠ نسمة. قبل الجيش بالاستسلام. ذبح، طعام، بدأ الطرد من القرية بإطلاق الرصاص. قُتل ٣٠ شخصاً. أمر بطرد القرية. انتشرت الشائعات ما وراء الحدود.

الصالحه- ٩٢ مسنّاً وطفلاً وامرأة فجّر البيت فوق رؤوسهم {...}

رأت المؤرّخة تمار نوّك هذا المستند قبل عدّة سنوات وأخبرتني عنه. ليس للمستند عنوان ولا يرد فيه اسم كاتبه، لكن بالإمكان تبين مصادره. فقد كُتب بالة طابعة، على يد قشيتس كما يبدو. ثمة

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

تُخرس الذاكرة اليهودية العنيفة الذي رافق حرب ١٩٤٨. وفي حين أن الكتابة التاريخية عن الحرب تطرقت إلى الفظائع التي حصلت، فإنها لم تر في العنف عنصراً بنيوياً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحرب العبرية والهدف الذي وضعته نصب عينيها بتقليص عدد الفلسطينيين في الدولة بشكل كبير عبر وسيلة الطرد.

وأحزانها، بقصص الحب والخصومات، بالولادة والموت، بالأخوة والنزاعات والتحديات التي فرضها عليهم توالي الأيام. كانت الحياة تسير كالمعهود، ثم أحتلت القرية في ٢٣ أيار ١٩٤٨ بعد معركة مع مقاتلين يهود، ولد بعضهم في فلسطين إبان العقود السابقة، وبعضهم جاء إلى البلد حديثاً من بلدان بعيدة. الحرب التي اندلعت بعد قرار الأمم المتحدة بتبني قرار التقسيم يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ لم تكن من النوع الذي يحتل فيه أحد الأطراف أراضي الطرف الآخر، وبهذا ينتهي الموضوع. كانت الطنطورية تقع في ضمن الدولة اليهودية كما تقرّر في خطة التقسيم، بحيث كان من المفترض بسكانها أن يكونوا مواطنين في الدولة. إلا أن اليهود رأوا في حرب «الاستقلال» طريقة لإحداث تغيير ديموجرافي، إذ إن قرار التقسيم نصّ كما تقدّم على أن يعيش في الدولة اليهودية الجديدة نحو ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني إلى جانب نحو ٦٥٠,٠٠٠ يهودي، فيما كانت الغالبية الساحقة من اليهود تحلم بدولة مع أغلبية يهودية واضحة. وهكذا رأى اليهود في هذه الحرب أكثر من كونها حرباً ضدّ المقاتلين الفلسطينيين والعرب، بل كانت حرباً ضدّ السكّان المدنيين الفلسطينيين أيضاً. وهكذا دُمّر اليهود الطنطورية وبضمن ذلك سكّانها الـ ١,٦٠٠ بوساطة أربعة أفعال مكّلة: في صبيحة اليوم التالي للمعركة قُتل وفق الشهادات بضع عشرات من رجال القرية؛ وفي اليوم نفسه نُقل من تبقى من الرجال إلى معسكر اعتقال بالقرب من نتانيا، فيما طُرد المُسنّون والنساء والأطفال إلى الفريديس، ومن هناك إلى طولكرم الخاضعة للسيادة الأردنية يوم ١٨ حزيران؛ وفي اليوم نفسه وخلال الأيام التالية نُهبَت كلّ أملاك الطنطوريين؛ وفي يوم ١٣ حزيران استوطنت القرية نواة يهودية أقامت

مستند مشابه موجود أيضاً بخط يد أهرون كوهن، وهو أيضاً على غرار فشيّس ينتمي إلى حركة «هشومير هتسعر» اليسارية والكيبوتس القطري. كان كلاهما مقرّبين من الفلسطينيين (وكلاهما كانا في سنة ١٩٤٨ عضوين في ميام، الحزب الذي تألّف في كانون الثاني ١٩٤٨ من الوحدة بين هكيبوتس همئوتحاد وأحدوت هعقوداه وهشومير هتسعر). والحديث هنا عن تلخيص جلسة انعقدت في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٨، حين قدّم فيها جليلي تقريراً بخصوص الجرائم التي أقرّفت.

تُخرس الذاكرة اليهودية العنيفة الذي رافق حرب ١٩٤٨. وفي حين أن الكتابة التاريخية عن الحرب تطرقت إلى الفظائع التي حصلت، فإنها لم تر في العنف عنصراً بنيوياً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحرب العبرية والهدف الذي وضعته نصب عينيها بتقليص عدد الفلسطينيين في الدولة بشكل كبير عبر وسيلة الطرد. إلا أن الطرد والعنف مرتبطان ببعضهما البعض كما يتّضح من الأدبيات البحثية الواسعة حول حالات مشابهة في التاريخ الحديث، وبغية طرد الضحية يجب تحويلها إلى كائن غير إنساني وذلك عبر إذلالها وعبر ممارسة العنف ضدّ النساء والمسنّين والأطفال، الذين صاروا منذ اللحظة «أعداء». لا يوجد طرد «خفيف» خالٍ من العنف والقسوة؛ ليس من الممكن اقتلاع نحو ٧٥٠,٠٠٠ شخص من بيوتهم بالرفق وبالوسائل السلمية.

الفصل السادس عشر: سرد قصص ١٩٤٨

من الممكن عبر كلمات معدودة أن نروي قصة أولئك الذين عاشوا في البلد من زمن بعيد، وأولئك الذي أتوا إليه حديثاً. لقد كان سكّان الطنطورية يعيشون حياتهم مثل سائر الناس، بأفراحها

بين بيوتها وعلى أراضيها كيبوتس نحشوليم. هكذا أُسْتُكْمَل تدمير الطنطورة الفلسطينية.

نحن نتبيّن خمس نقاط عامّة حول حرب ١٩٤٨ من خلال قصّة الطنطورة. الأولى، أنّ تدمير الطنطورة لم يكن حدثًا مُتفردًا بل كان جزءًا من حرب استتقلال اليهود في أرض إسرائيل عبر اقتلاع الفلسطينيين واستبدالهم. هكذا ينضمّ هذا الكتاب إلى أبحاث تتحدّى التّاريخات الصهيونيّة المعيارية التي تفترض وجود مجالي اهتمام منفصلين: الأول هو الحرب من أجل الاستقلال، والثاني هو النكبة- هذا إذا نوقشت أصلًا. لا يمكن الدفاع عن هذا الموقف لأنّ الصهيونيّة ترى أنّ تجريد الفلسطينيين من حقوقهم القوميّة وطرد غالبيتهم بغية خلق أغلبية يهوديّة متينة، يُشكّلان معًا شرطًا ضروريًا لإقامة دولة يهوديّة ديمقراطيّة. يكمن في صلب الأدبيّات البحثيّة حول حرب ١٩٤٨ حادثٌ عنف جماعيّ؛ ففي نهاية المطاف، هل من الممكن لمحو اليهود للحضارة الفلسطينية في ١٩٤٨ ألا يكون في مركز التاريخ الإسرائيليّ؟ نحن لسنا بحاجة لمدارك تاريخيّة خاصّة كي نفهم أنّ هذين المجالين مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطًا لا فكاك منه. ولا يهّمنا ما إذا كان الفلسطينيون قد طُردوا بالقوّة، مثلما حدث في الطنطورة، أم أنّهم فرّوا خوفًا من القوّة اليهوديّة. فهاتان الظاهرتان غير متناقضتين: الفلسطينيون فرّوا خلال الحرب كي ينجوا بحيواتهم، تمامًا مثل المدنيّين غير المقاتلين في الحروب الأخرى. كان هذا فعلًا مفاده الرغبة في البقاء خوفًا من القوّة اليهوديّة التي مارست أنماطًا مسلّكية تجلّت في قتل المدنيّين وتفجير البيوت والنهب. الفلسطينيون الذين طُردوا أو هربوا مُنعوا من العودة إلى بيوتهم. هذا التحقيق التاريخيّ يجب أن يتمّ من دون أعداز. من واجبنا أن نروي القصّة، القصّة كلّها، رغم الصعوبة الكبيرة الكامنة في ذلك.

تتمثّل النقطة الثانية في حرب اليهود ضدّ السكّان المدنيّين الفلسطينيين غير المسلّحين، وهي الحرب الكامنة في صلب حرب ١٩٤٨، إلى جانب المعارك التي دارت مع القوّة المحاربة. لم يكن لهذه الحرب أيّ تبرير، وليس بالإمكان تبريرها قط. علينا أن نسأل: هل ثمة عوامل أو سلسلة أحداث تجعلنا نُبرّر ما حدث عبر مقولة «نعم، المجزرة في الطنطورة، خراب

الطنطورة وخراب الحضارة الفلسطينية سنة ١٩٤٨ كانت كلّها فظيعة، لكن في نهاية الأمر...» أو أنّ «هذه الأمور مؤسفة حقًا، مع أنّ...» الفلسطينيين هم الذين تسبّبوا بهذا لأنّهم رفضوا خطة التقسيم أو لأنّهم بدأوا الحرب أو ارتكبوا المجازر ضدّ اليهود هم أيضًا؟ برأيي لا يوجد عامل أو سلسلة أحداث بوسعها أن تُبرّر ما حدث. وحتّى لو كان الفلسطينيون هم الذين بدأوا الحرب أو رفضوا قرار التقسيم - كما أسلفنا ثمة خلاف بين المؤرّخين بخصوص هذه الادّعاءات، وهي ادّعاءات مُركّبة أكثر ممّا يبدو ظاهريًا - وحتّى لو أنّهم ارتكبوا المجازر ضدّ اليهود في بعض الحالات، وكانت حالات كهذه، فليس هناك أيّ تبرير لخراب المجتمع الفلسطينيّ المحليّ في الطنطورة، ولخراب الحضارة الفلسطينية في فلسطين على نطاق أوسع. ومهما كانت آراء الجميع حول الصهيونيّة وحقّ تقرير المصير اليهوديّ في أرض إسرائيل وتشكّلاته المختلفة، فإنّ لا شيء يُبرّر ما حدث: تدمير مجتمع كامل من أجل إقامة دولة. هذا الأمر ليس موجودًا ضمن الإمكانيّات الأخلاقيّة الشرعيّة المتأخّرة أمام بني البشر.

ترتبط النقطة الثالثة بالتأويل التاريخيّ للنكبة. فطرد الفلسطينيون في حرب ١٩٤٨ كان شكلاً من أشكال العنف المُوجّه والمُتكرّر، والمنسوط بفعل سياسيّ صادر عن جهات عليا، وبمشاركة نشطة وفاعلة من الجنود والمدنيّين اليهود. المصطلح الأكثر قبولا اليوم في أوساط الباحثين لوصف عمليّات الطرد العنيفة لغرض تأسيس دولة قوميّة متجانسة هو «التطهير العرقيّ». فلننظر إلى تعريف نورمان نييمارك الذي طرحه، وهو المؤرّخ الأهمّ في القرن العشرين للتطهيرات العرقيّة: «المقصد من التطهير العرقيّ هو نقل الناس، وفي الغالب أيّ ذكر لهم، من منطقة جغرافيّة معيّنة. بكلمات أخرى، التخلّص من المجموعة «الأخرى»، سواء أكانت قوميّة أم إثنيّة أم دينيّة، والاستيلاء على الأرض التي عاشت عليها في السّابق». هذا مصطلح دقيق لوصف طرد اليهود للفلسطينيين في ١٩٤٨، والكثير من مؤرّخي هذه الفترة يتبنّون هذا التأويل. لقد كان اقتلاع الفلسطينيين في ١٩٤٨ أكبر هجرة قسريّة في تاريخ البلد.

تتميّز الحالة التاريخيّة الخاصّة بسنة ١٩٤٨

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

طرد الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨ كان شكلاً من أشكال العنف المُوجّه والمُتكرّر، والمُنوط بفعل سياسي صادر عن جهات غلبا، وبمشاركة نشطة وفاعلة من الجنود والمدنيّين اليهود. المُصطلح الأكثر قبولا اليوم في أوساط الباحثين لوصف عمليّات الطرد العنيفة لغرض تأسيس دولة قوميّة متجانسة هو "التطهير العرقي".

الذين طُردوا من أوروبا الشرقية نهاية الحرب العالميّة الثانية، وأولئك الذين طُردوا من بولندا وتشيكوسلوفاكيا بين السّنوات ١٩٤٥-١٩٤٧ كانوا داعمين لهتلر ومستفيدين من إمبراطوريّة الإرهاب التي شيّدها. في الهند والباكستان رأينا عام ١٩٤٧ أنّ الهندوس والمسلمين كانوا بمثابة جُناة وضحايا في الوقت نفسه. في سنة ١٩٤٨ لعب ضحايا سابقون للهولوكوست دورَ الجُناة في بعض الأحيان، والأمر نفسه بخصوص مطرودين فلسطينيّين. كان التطهير العرقي -الذي يُسمّى أحيانا نقل السُّكان- مبلورا في التاريخ الأوروبي الذي حوّله إلى أمر مقبول منذ نهايات القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، مُبرّرا الفكرة والتطبيق بالأفضليّة التي تحظى بها الدول المتجانسة عرقيّا. لقد وفّرت حالات نقل السُّكان السّابقة في أرجاء أوروبا سياقاً تاريخياً للنموذج الصهيونيّ في فلسطين، إلاّ أنّه لا يمكن لهذا السّياق تبرير طرد الفلسطينيين في ١٩٤٨، وليس بوسعه أن يكون حجّةً للتّنكر لمسؤوليّة الحركة الصهيونيّة عن ذلك. وحقيقة أنّ هذا الفعل غير الإنسانيّ أصبح مقبولا لا تجعل منه أمرا عادلا أو مُبرّرا. لقد تأسست دولة إسرائيل كدمج لفكرة قوميّة جديدة في العالم اليهوديّ بخصوص دولة سياديّة حديثة في أرض إسرائيل، مع ممارسات تطهير عرقيّ بغية تأسيسها.

المؤرّخون الذين لا يقبلون تأويلات التطهير العرقيّ للفلسطينيّين في ١٩٤٨ طرحوا، من ضمن ما طرحوه، ادّعاءين اثنين: عدم وجود خطّة رئيسة لطرد الفلسطينيين في ١٩٤٨، وأنّهم لم يطردوا جميعهم، وبالتالي لم يجرّ تطهير عرقيّ. هذان الادّعاءان صحيحان من الناحية الحقائقية، لكنّها غير كافيّين لدحض وجود مثل هذا التطهير. ليس من المطلوب

بصفات أساسية معدودة من التطهيرات العرقيّة في العالم الحديث. ففي مسارات التطهير العرقيّ تتضافر وتشتبك سلطة الدّولة (أو سلطة الكيان السياسيّ) الضروريّة لنقل البشر من مكان إلى آخر، مع أفعال الناس في الميدان. هذه الصفات تتشابه مع ما حدث في ١٩٤٨. الدول وحدها غير قادرة على اقتلاع مئات آلاف الأشخاص من بيوتهم. ليس بمقدور أيّ أمر حكوميّ واحد أن ينفذ هجرة قسريّة بوساطة أمرٍ أيّا كان. هناك دائمة شبكة من الرموز والأمزجة والذكريات الضالعة في ذلك، تسمح للإنسان بالنظر إلى الهجرة القسريّة بينه وبين نفسه على أنّها أمر مقبول وأخلاقيّ ظاهريّا. وفي نهاية المطاف يقف من وراء هذه الأفعال أشخاص كان الكثير منهم في السّابق جيرانا؛ نحن نتحدّث عن أحداث عامّة وجماهيرية دائمة لأنّه من غير الممكن إخفاء النقل العنيف للكثير من السُّكان، وهذه الأفعال تحظى بتغطية إعلامية في الأغلب. تبرز العناصر الرّائجة الخاصّة بالتطهير العرقيّ بشدّة في سياق مُمتلكات الضحايا: فالممتلكات تُنهب وتُصادر، سواء أكان الحديث عن سجادة أو خزانة أو مصباح أو بيوت وأراض. بعد هجرة قسريّة تُفرض على أقلية معيّنة -عبر هرب السكّان الفرعين، أو الممارسات العنيفة للجيش أو كلا الأمرين معاً- من النادر أن تسمح الدّولة للمطرودين بالعودة. وفي غالب المرّات يتحوّل الطرد إلى وضعيّة ثابتة.

لا تكون التطهيرات العرقيّة قصص أخلاق حسنة التدبير ومحسومة دائمة: صحيح، هناك ضحايا وهناك جُناة، لكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المصادقة والسّياق التاريخيّين، يمكننا أن نجد ضحايا كانوا جُناة- وبالعكس. ويحدث أيضاً أن تجتمع الضحيّة والجاني في شخصيّة واحدة. الألمان

«العيش في صميم الكذب» هو أيضًا نتاج للطريقة العينية التي أدار بها اليهود حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨. كان من الممكن اختيار طريق أخرى، والفوز بالحرب من دون طرد الفلسطينيين. الطريق التي اختيرت أدت إلى نشوء مجتمع تشكّل المشاركة في الجريمة عنصرًا مركزيًا في معاشه: الاقتلاع والنهب واستبدال سكان البلد الفلسطينيّين.

محصورة زمنيًا ضمن الفترة العينية التي حدثت فيها. لا ينحصر ما نقوله هنا فقط في مفهوم أنّ صدمة الطرد والسلب انتقلت إلى الجيلين الثاني والثالث، كما نعرف من أحداث العنف الجماعيّ الأخرى؛ بل بمفهوم أنّ دولة إسرائيل ما تزال تمارس سياسة السلب ونفي حقوق الفلسطينيين حتّى بعد ١٩٤٨ وبعد ١٩٦٧. بهذا المعنى ما تزال النكبة حدثًا مُستمرًا أساسه منظومة حكم قائمة على الفوقية اليهودية التي تمنح مواطنيها اليهود امتيازات على أساس نهب الفلسطينيين المتواصل. بالنسبة لسكان الطنطورة، فإنّ «النكبة المستمرة» كما يُسمّيها الباحثون تعني أنّهم ما يزالون مبعثرين في المنافي المختلفة بين الفريديس وطولكرم والأردن وسورية ولبنان والسويد وألمانيا وأماكن أخرى.

أمّا العامل الثاني فيتجسّد في التنگر دولة إسرائيل وغالبية المجتمع اليهوديّ العنيد لمطلب الفلسطينيين العادل والأساسيّ بالمساواة في الحقوق الشخصية والقانونية والمدنية والقومية. وكما أسلفنا فإنّ هذا الإنكار واضح ضمناً لليهود الدولة مثل وضوح الهواء الذي يتنفسونه، وهو يُكرّس الرّاحة وأيديولوجية الفوقية اليهودية. هذا لا يعني أنّ اليهود لا يعون أفعال الشرّ اليومية التي تهدف لمنع المساواة في الحقوق: فالإنكار في جوهره وضعيّة ناشطة وفعّالة يقوم المنكر فيها بتخصيص طاقات ثقافية ومجتمعية هائلة كي لا يعرف ما هو معروف، ومن أجل تبرير غير المُبرّر، والشعور بالضحوية فيما أنتَ الجاني. يُمكننا «العودة إلى روتيننا اليوميّ» كتبت أيضًا إيلوز عن إنكار الاحتلال لدى اليهود، «لأنّ إسرائيل قائمة اليوم على كذبة هائلة جدًّا. وكما قال فانتسلاف هافيل، لقد اعتدنا على «العيش في صميم الكذب».

نهائيّ، بل عرض تعقيدات المسألة، وبعض طرق التذكّر الممكنة للمضيّ قدمًا في المستقبل القريب. تذكّر الدمار الذي أحدثه اليهود في الحرب لا يعني إلغاء إقامة الدولة وإنشاء مجتمع وثقافة عبريّين زاخرين منذ ١٩٤٨. للصهيونية دلالات كثيرة لدى اليهود المختلفين. فبالنسبة للكثيرين منهم، وأنا من بينهم، كانت الصهيونية تحمل قيمة إيجابية. أمّا بنظر الفلسطينيين فالصهيونية كانت تعني أولاً وأخيرًا الاقتلاع واستبدالهم باليهود.

أحد الشروط اللازمة لإجراء نقاش ذي معنى حول ذاكرة ١٩٤٨ - أي مناقشة ماضي وحاضر ومستقبل سكان البلد - هو المساواة بين المجموعتين، إلّا أنّ هذه المساواة غير موجودة. ليست هناك مساواة حقوق سياسية وقومية ومدنية كاملة لكلّ سكان البلد بين نهر الأردن والبحر المتوسط، بل منظومة حكم مبنية على الفوقية اليهودية وفق تدرجات مختلفة. هل من الممكن أصلًا في ضمن هذه الوضعيّة التاريخية، إنتاج ذاكرة مُشتركة للنكبة ولتأسيس دولة إسرائيل، بمقدورها احتواء الجماعتين من دون إلغاء إحدهما؟ أم أنّ الذاكرة التي تُبنى بجهد مشترك من اليهود والفلسطينيين، حتّى لو كانوا أقلية، هي بالذات التي ستؤدّي إلى إحداث ثغرة لخيال تاريخيّ وإنسانيّ آخر، يمكن أن يكون ضمن شروط تاريخية مُعيّنة جزءًا من تغيير سياسيّ أوسع يحمل في طياته المساواة للجميع؟ ذاكرة كهذه ستكون هشة ومتردّدة ومائلة للتحديات التي تفرضها الملابس والظروف التاريخية.

ثمّة عاملان آنيان مرتبطان ببعضهما البعض يؤثّران على النقاش. الأول، أنّ النكبة التي وقعت في ١٩٤٨ لم تنتهِ وذلك على خلاف حالات أخرى من العنف الجماعيّ في التاريخ المعاصر، والتي كانت

«العيش في صميم الكذب» هو أيضًا نتاج للطريقة العينية التي أدار بها اليهود حرب الاستقلال سنة ١٩٤٨. كان من الممكن اختيار طريق أخرى، والفوز بالحرب من دون طرد الفلسطينيين. الطريق التي اختيرت أدت إلى نشوء مجتمع تُشكّل الشراكة في الجريمة عنصرًا مركزيًا في مُعاشه: الاقتلاع والنهب واستبدال سكّان البلد الفلسطينيّين. لقد كانت الغالبية السّاحقة من سكّان البلد اليهود شركاء في هذه الجريمة، سواءً أُعبر المشاركة الفعّالة، أم بالصّمت، أم بالاستفادة من ثمارها؛ سواءً أُعبر دور الجاني، أم المُشرف، أم المُساعد، أم عبر ذلك الذي فضّل السكوت. لقد تواصل الاقتلاع والنهب والاستبدال أشهرًا طويلة وعلى طول الحرب (وبعدها)؛ نحن لا نتحدّث هنا عن تصرّفات قصيرة ومفاجئة لم يعرف الناس كيفية التصرف معها، بل بالعكس: لقد تغدّت هذه التصرفات من الطرفين، من رأس الهرم ومن قاعدته: تصرّيح وتشجيع من القيادة إلى جانب الدعم الشعبيّ الواسع. لقد وحدت هذه الجريمة ولا تزال تُوحّد المجتمع اليهودي، وهذا أحد أسباب الصعوبة الكبيرة في الاعتراف بها. أما بما يخصّ قصّتنا، فإنّ ما يقف في مركز الدلالة التاريخيّة لخراب الطنطورة ليس المجزرة نفسها، بل طرد السكّان وتدمير القرية بكونهما جرائم حرب.

لا يستند تأسيس الدولة ووثيقة الاستقلال إلى مبدأ أمميّ بالحرية والمساواة، بل إلى مبدأ إثنو-قوميّ بالحرية والمساواة لليهود. لقد ضمنت وثيقة الاستقلال الحقوق لمُجمل السكّان، لكن في إطار سياسيّ مرتبط بهويّة إثنو-دينيّة-قوميّة، ومثل هذا الوعد بالحقوق غير قابل للتحقيق، حتّى لو أُعطي عن نيّة صافية. إنّ تذكّر النكبة والوجود اليهوديّ القوميّ في أرض إسرائيل في سلّة واحدة معناه تحديّ الفوقيّة اليهوديّة، والتحدّث بمصطلحات قيم المساواة والحرية الكونيّة، لكلّ سكّان البلد، مساواة قوميّة وشخصيّة ومدنيّة وقانونيّة. مثل هذه المساواة لا تفترض حلًا سياسيًا مُعيّنًا (دولة واحدة مشتركة على سبيل المثال)، بل هي رؤيا تستند إلى العدالة والتبادليّة والمسؤوليّة التاريخيّة، وإلى حقوق شخصيّة وقوميّة متساوية لكلّ السكّان، من البحر وحتّى نهر الأردن. مثل هذه المساواة لا تنفي الوجود القوميّ السياسيّ اليهوديّ في أرض إسرائيل، بل تنفي الوجود

السياسيّ للفوقيّة اليهوديّة والتمييز أو استملاك الفلسطينيين، وتنفي ذاكرة الاستقلال القوميّ اليهوديّ في ١٩٤٨ وتغييب الدمار الفلسطينيّ الذي ألحقه هذا الاستقلال.

يُمكن للذاكرة اليهوديّة-الإسرائيليّة الخاصّة بـ ١٩٤٨ أن تكون ذات معنّى، لو أنّها اعترفت بأنّ تأسيس الدولة الذي سيبقى قيمة تاريخيّة وشخصيّة هائلة لليهود، كان منوطًا بمحو الحياة الفلسطينيّة المتواصلة والطبيعيّة، وذلك عبر فعل عنيف هائل وشاسع النطاق. إنّ وجود ذاكرة يهوديّة ذات معنى وقيمه للنكبة يعني التذويت العميق لوضعيّة سكّان لاجئين في وطنهم وخارجهم، أقتلعوا أو أنهم مُهدّدون بالاقتلاع، جرّاء تأسيس دولة إسرائيل. لقد أدت ١٩٤٨ وما تلاها إلى هندسة مجتمع وديموجرافيا وثقافة وطبيعة البلد وفق أيدولوجيا صهيونيّة، وهي هندسة لم تكن مُمكنة التحقيق إلّا بالعنف. إنّ معرفة ما حدث في الماضي تُشكّل الخطوة الأولى فقط من مسار الاعتراف الذاتيّ. اليهود في دولة إسرائيل اليوم يتحمّلون مسؤوليّة النكبة. لكنّ المسؤوليّة لا تعني الذنب. اليهود في إسرائيل، على غرار كلّ مجموعة، يبنون هويّتهم وهم يحكون لأنفسهم قصّة مشتركة حول من يكونون ومن أين جاءوا وإلى أين هم ذاهبون. هذه القصّة تمنح المعنى والدلالات لحياة المجموعة على مرّ الزمن وفي فضاءات التاريخ. لذا، نحن لا نتحدّث عن مسؤوليّة شخصيّة عن النكبة، بل عن مسؤوليّة جماعيّة (الأمر الذي يختلف في الزمن الحاضر بخصوص المسؤوليّة الشخصيّة للإسرائيليين اليهود عن سلب حقوق الفلسطينيين). ومثلما يقومون اليوم باحتضان الفوز بالإيروفتزيون وجوائز نوبل وإبراهيم وإسحق ويعقوب كما لو أنّهم لنا (رغم أنّهم لم يُغنّوا في الإيروفتزيون ولم يفوزوا بجائزة نوبل ولم يقضوا أوقاتهم مع الآباء الثلاثة)، كذا عليهم أن يتبنّوا الأجزاء المظلمة من الماضي. القصّة الشخصيّة أو القوميّة ليست برنامج «ما يطلبه الجمهور»، نختار فيها الماضي الإيجابيّ فقط؛ فالإيجابيّ والسّلبيّ معًا هما اللذان يجعلاننا على ما نحن عليه، ومن كُنّا ومن سنكون. التاريخ الأكبر قيمة، سواءً أكان شخصيًا أم جماعيًا، هو الذي يساعدنا على رؤية قصّتنا، مهما كان جوهرنا، بكلّ جوانبه، بما يشمل الإنجازات ومعها الأخطاء، والتي

شاطئ الطنطورة: قصة خراب قرية فلسطينية، 1948

تنير الجوانب المظلمة من الماضي بغية الحذر منها مستقبلاً.

ذاكرة الماضي تحدّ، الذاكرة والنسيان يختلطان، لذا فإنّهما ليسا متناقضين، بل مُكمّلان لبعضهما البعض. يتجلى هذا في فيلم «الطنطورة». فمن جهة، نرى أنّ الفيلم بالغ الأهمية لأنّه أثار نقاشاً يقظاً في المجتمع الإسرائيليّ حول الطنطورة والنكبة والذاكرة وتغييبها كلّها. ومن الجهة الثانية أدّى الفيلم -من حيث لا يدري ربما- إلى ترسيم حدود وقيود الذاكرة اليهودية حول ١٩٤٨. وعلى الرغم من أنّ الفيلم يسعى للكشف عن حقيقة حول ما حدث في الطنطورة، فإنّه لا يحوي مطلباً حازماً بتحمّل المسؤولية (accountability) من طرف المقاتلين (ظلّ مرتكبوا الجريمة مجهولي الهوية) باستثناء بيرليت) والمجتمع اليهودي، التي تتطلّب نقاشاً في السؤال حول كيفية إصلاح أفعال الماضي بالضبط. وقد تمثّلت هذه المسألة في شعار الفيلم الذي بدأ بأقوال يجالّ ألون حول أهمية معرفة الماضي. ألون ليس المتحدث الملائم في فيلم يكشف الحقيقة عن الطنطورة، بما يشمل ثقافة إنكار وإخفاء الجرائم التي ارتكبت في ١٩٤٨، وعمّا حدث في النكبة على نطاق أوسع. وبصفته قائد البلاغ كان ألون أولّ الذين طردوا فلسطينيين سنة ١٩٤٨. وتذكر كاتبة سيرته المحبّة له، أنيتا شپيرا، أنّه دعم العقاب الجماعيّ ضدّ السكّان المدنيّين، ولم يتردّد في دعم عمليّات الطرد.

التذكّر وتحمّل المسؤولية يعنيان الموافقة على التغيّر، والتنازل عن عامل مركزيّ في الهوية بغية تبني رؤية أخرى يعترف فيها المرء بفعل ارتكبه في الماضي يستوجب التصحيح. مثل هذا التصحيح منوط بثمن ما، وبالتنازل عن شيء مهمّ، وإلاّ فما معنى مثل هذا التصحيح؟ ثمة تصحيحان يبدوان جوهريّين لدى الجانب الإسرائيليّ-اليهودي، إذا ما نظرنا إلى النتيجة النهائية المرجّوة، وهما يشكّلان أيضاً قاعدة ما للنقاش نفسه: تقبّل الصوت والهوية الفلسطينيتين كأمرين شرعيين على غرار الصوت والهوية اليهوديتين-الصهيونيين، والتنازل عن منظومات الفوقية اليهودية الموجودة في مجتمعنا. يُمكن لفعل التذكّر هذا أن يبدأ في الطنطورة، ويجب على جهد التخليد أن يحدث عبر الشراكة الكاملة

والتكافئة مع الطنطوريين وذريّتهم، يجب أن نحفر في موقف السيّارات وأن نكشف عمّا يوجد تحته، وهذا أمر دعمه ويدعمه المقاتلون. ويجب تسييح منطقة المقبرة السابقة كموقع تذكاريّ وتشديد نصب فيه للذين قُتلوا وإنشاء متحف لتاريخ القرية وتدميرها. يجب أن نتعامل مع الطنطورة كمثال لإقامة نصب ومواقع تذكارية في قرى أخرى وقعت فيها جرائم قتل ضدّ الأبرياء، مثل عيلبون ومجد الكروم والبعنة ودير الأسد والصفصاف والجش وسعسع وغيرها. لتحقيق هذا الغرض من المحبذ التساعد بالأدوات التي توفرها إنثروبولوجيا الطبّ الشرعيّ، وهي مجال يدمج تقنيّات تطبيقية لأغراض قانونية، وخصوصاً تحديد هويّات رُفات وبقايا ضحايا القتل، ومواقع القبور الجماعية في سياقات العنف السياسيّ. يجب علينا أن نتحدّى الخيال وأن نعترف بأنّ سكّان الطنطورة طُردوا من دون ذنب اقترفوه؛ الشهادات التاريخية على ذلك قاطعة. من هنا يجب دفع تعويضات لذريّة أبناء الطنطورة لقاء ممتلكاتهم، ولكلّ الفلسطينيين الذين صودرت أملاكهم بإشارة سريعة.

يجب على اليهود أن يبدأوا مجهوداً شخصياً وجماعياً لمواجهة الماضي، غير مكتفين بالأقوال بل بالأفعال أيضاً، على المستويات السياسية والدستورية والمالية، ومعها مستوى الذاكرة أيضاً. أيّ تسوية كانت، مهما كان إطارها السياسيّ، ستكون مُجبرة على الاعتراف بحقّ اللاجئيين الشرعيّ بالعودة إلى بيوتهم أو إلى الحيّز الواقع بين النهر والبحر، سواءً أكانوا سيعودون أم لا، وذلك في إطار تبدّل الأزمان والتاريخ منذ ١٩٤٨، والأخذ بعين الاعتبار أنّ الكثيرين لن يرغبوا بالعودة ويجب تعويضهم هم أيضاً. إذا كان مثل هذا التغيّر سيطراً على الذاكرة، فإنّه لن يأتي من الأعلى من عند السياسيين. تغيّر الذاكرة الجماعية حول ١٩٤٨ سيأتي -هذا لو أتى أصلاً- من الأسفل، عبر تغيّر الذاكرة الشخصية. الحديث عن النكبة بشكل عموميّ لا يكفي، لذلك فإنّ التغيّر سيحدث بعد أن يعمل اليهود والفلسطينيون سوياً على أساس متكافئ تاماً، ويربطوا فعل النكبة مع التاريخ الشخصي والعائليّ والمحليّ. كيف ترتبط النكبة بالقصة العائلية؟ من أقتلع وإلى أين؟ من نهب أو طرد؟ كيف يتعلّق هذا الأمر بمكان

إقامتي؟ أيّ أراضٍ سُرقت وعلى أيّ أراضٍ أقاموا بلدتي اليهوديّة؟ يجب كتابة تاريخ محليّ عن شكل إقامة البلدات كما جرى مثلاً في تسرعاه ونحشوليم وكيبوتس دان، والأحياء أيضاً مثل طالبيّة والقطمون. يجب كتابة تاريخ عن النهب وقتل المواطنين في أماكن أخرى غير الطنطورة، والتي ارتكبتها في الحرب يهود وعرب. سيكون هذا تاريخاً مُدمجاً للتجربة التي عاشها يهود وفلسطينيون أثناء ١٩٤٨ وما تلاها. اليوم، وأنا أكتب هذه الأسطر الأخيرة، يبدو لي أنّ هذه النقطة الأهمّ التي يطرحها هذا الكتاب.

يوجد في البلد شعبان يريان فيها مواطنهم. في العقد الأخير اشتدّ الهجوم على الفلسطينيين مواطني إسرائيل، والموجّه ضدّ حقوقهم السياسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وضدّ مشاركتهم المشروعة في المنظومة السياسيّة (رغم وجود مسارات معاكسة أيضاً). يتجلى هذا النهج تجلياً ساطعاً في قانون أساس: إسرائيل- الدولة القوميّة للشعب اليهودي، الذي تجاهل وجود شعب فلسطيني في إسرائيل ومنح الحقّ بالسيادة للشعب اليهودي فقط. من غير الممكن تحقيق المساواة في ضمن إطار سياسي-صهيوني كما هو معرّف في قانون القوميّة، وحتّى في وثيقة الاستقلال. ومن دون مساواة ينعدم الحلّ، أو لنقل ينعدم الحلّ المستند إلى العدالة والحقوق المكفولة للجميع، لذا فإنّه لن يكون حلاً شرعيّاً (بالطبع، الحلّ العنيف مثل الطرد هو «حلّ» أيضاً). من هنا،

يبدو أنّ هناك طريقين أساسيين تُفضيان إلى المستقبل: مواصلة سلطة الفوقيّة اليهوديّة، ما يعني الغبن وعنف القويّ تجاه الضعيف، أو المساواة في الحقوق لكلّ سكّان البلد ضمن تسوية سياسيّة ما. وكما يبدو لنا اليوم فمن الصعب أن نؤمن بأنّ المجتمع اليهودي سيُعثر في المستقبل القريب على الرغبة والقوى اللازمة للتغيّر من أجل تشييد عالم متكافئ. لذا يبدو الآن أنّ السلب الجارف لحقوق الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وأعمال العنف الجماعيّة تجاه الفلسطينيين عبر جانبيّ الخط الأخضر، هي بمثابة سيناريوهات واقعيّة.

مع هذا، أنا أتذكّر أعاجيب التاريخ: من كان يظنّ قبل سنة من ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ أنّ جدار برلين سيسقط، وستسقط في أثره أنظمة دكتاتوريّة وأنظمة قمع كثيرة؟ من كان يتخيّل في سنوات الثمانين أنّ يوماً ما سيأتي وسينتهي نظام الفصل العنصري (الأپرتهايد) في جنوب أفريقيا؟ لا أحد يعرف ما يُخبئه الغد. سيظلّ ثمة أمل، حتّى لو كان واهياً، ما دُمنا نحافظ على قدرتنا البشريّة برؤية العالم عبر منظور الآخرين، وسرد قصّة فلسطين وإسرائيل. فمُجرّد فعل السرد -كأديب أو كمؤرّخ- هو محاولة للنظر إلى الخارج واقتراح طريقة لرؤية العالم، بأن نكون في العالم وأن نطلق العنان للخيال. ربما. أنا أرغب بتصديق هذا. من يعرف ما الذي يُخبئه الغد؟ نحن ننتظر إذًا المفاجئ وغير المتوقّع، ننتظر التاريخ كي يفاجئنا للأفضل.

(ترجمها عن العبرية: علاء حليحل)